

العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي - الحلقة الثالثة -

أ. عبد الرحمان تومي - جامعة الجزائر.

1/ من يتحكم في تسعيرة الطاقة؟ هل هي العوامل الخارجية المتمثلة في برودة الطقس الشتوي لأمريكا، وزيادة الإنتاج الصناعي لديها خاصة، وأروبا واليابان والصين عامة، أم هي شدة الحرارة السياسية التي تفرزها كواليس الصالونات، والمواقع الدبلوماسية الدولية!

أم أن التحكم في السعر يعود بالأساس إلى ظروف موضوعية، داخلية، ناجمة عن مستوى حجم الاستثمارات وبالتالي سقف الإنتاج الذي لا يمكن للدولة المنتجة أن تتعداه، وعندها يكون الدور لليد الخفية في تحديد السعر بين الكمية المطلوبة والمعروضة! هذا مع الإشارة إلى الآلية التي بدأ العمل بها من طرف منظمة الأوبك، والتي تضع \$22 كحد أدنى و\$28 كحد أقصى للبرميل وذلك منذ سنة 2000.

أ- الخلفية التاريخية: ليتذكر القارئ الكريم، أنه قبل أحداث أكتوبر 1973 كان البرميل الواحد لا يتجاوز \$3 ثم انتقل إلى \$12 عند بداية الأحداث، وواصل ارتفاعه إلى أكثر من \$40 في بداية الثمانينات.

استدرجت الدول المنتجة للنفط لضخ أكبر كمية ممكنة في السوق، حينها شهد سقوط حر، ليسجل \$10 سنة 1986 ثم استقر بين 28 و\$13 في الفترة الممتدة بين 1987 و1999 ثم ما لبث أن سجل متوسط \$18 سنة 2000.

هذا التذبذب في الأسعار والمؤدي إلى الانخفاض في اتجاهه العام قابله زيادة حقيقية في مجمل أسعار السلع والخدمات المستوردة خلال الفترة بثلاثة مرات، مما سبب في تفاقم التبعية خاصة في مجالي الغذاء (1) والتكنولوجيا.

- في دراسة حديثة تؤكد بأن السعر الفعلي للبرميل يزيد سنويا في حدود 5%، وعليه فإن الحد الأدنى يسعر بـ \$40 بينما الحد

الأقصى يصل إلى \$50 ، وذلك بالاستناد إلى اتفاقية طهران، والتي تنص على حساب التضخم العالمي ، حيث يزيد بـ:2.5% سنويا، وكذا ارتفاع الطلب العالمي حيث سجل زيادة سنوية بـ:2.5% بالنسبة لسنة الأساس (1971).

- لعلك استنتجت معي أخي القارئ ،المشهد الحقيقي لسلعتنا الإستراتيجية، وموقعها من التجارة الدولية ، مقارنة بتطور أسعار السلع والخدمات المستوردة.

- لذلك فإن الجهود المبذولة من طرف الدول المنتجة لتحديد سعر عادل مؤسس على المصالح المتبادلة، ودون الأضرار بالاقتصاد العالمي، من الصعب إن لم أقل من المستحيل تحقيقه. وعليه فإن المشكل الأساسي والمحوري المتعلق بهذه المادة، يتمثل في تسعيرها، وليس في استخراجها أو تسويقها، أو وجودها في السوق من عدمه.

- لنفرض جدلا تم إغلاق مضيق هرمز وقناة السويس، هل يتوقف الضخ نحو أمريكا باعتبارها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي العالمي؟
إنه مستبعد بدون شك، ذلك لأن الخيارات متاحة، وما المكسيك وفنزويلا ببعيدتين عنها.

- تم إنها على قدر كبير من إمكانيات الضغط والتخويف والترهيب هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمد إلى خفض قيمة الدولار في الوقت الذي ترى فيه مصالحها الاقتصادية مهددة.

ب- حاضر ومستقبل العالم العربي في خطر:

حاضرنا في خطر، لأن أهم مورد مالي يمثل أهم مشكلة تواجه الأمة العربية، ذلك لأن إرادة النظام الدولي ، ومنذ الاستقلال أبت إلا أن تجعل من هذا المورد (الطاقة) ممول أساسي لاقتصاد حرب، استنزف على مدار ستة عقود كاملة، لعل آخر فصل ما نشهده على الساحتين الفلسطينية والعراقية. وبذلك استبعد أهم فاعل في تطوير التنمية وإحداث طفرة حضارية، مثلما تشهده الدول الصاعدة في جنوب وشرق آسيا، واستبعد معه تحقيق الهدف المنشود « بترول

العرب للعرب»⁽¹⁾ بل وأكثر من ذلك، لقد همش العقل العربي في ساحة الإبداع والابتكار، وأجبر على الهجرة تارة والنفي تارة أخرى، وها هو اليوم يغتال ويصادر لأنه إرهابي، ينتج الإرهاب!

مستقبلنا في خطر: لأن حجم التحديات القادمة كبير وخطير وليس لنا من الإمكانيات السياسية خاصة، والاقتصادية ما نواجه به هذا الخطر، إذا بقينا على ما نحن عليه لا سامح الله.

- **الأول:** إن ملامح إعادة تشكيل النسيج الجغرافي والبنى الاجتماعية (إثنية، عرقية، طائفية، فئوية...)، و البرامج الثقافية، من هوية، وتراث، ومبادئ، ومقدسات، والاقتصاد على قاعدة الرأسمالية الدولية ذات البعدين (السوق والديمقراطية).

هذه الملامح تؤكد حقيقة واحدة وهي إعادة صياغة اتفاقية سايس بيكو من طرف محرر واحد، وفق المنهج البنيوي وبذلك تتحول عدة دول إلى موانئ، ومطارات، وأسواق ليس إلا.

- **الثاني:** تشير بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستورد الطاقة 100% في حدود سنة 2020، وهي تستهلك حالياً في حدود 20.5 مليون برميل يوميا، تستورد منه حوالي 15 مليون برميل من دول الخليج وحدها. أما أوروبا فتصل إلى استهلاك حوالي 70% سنة 2020، ناهيك عن الصين واليابان، وآسيا. وهو كما ترى تحدي خطير. يدعو إلى التفكير بجد في طاقات بديلة تلبى احتياجات العالم المتقدم، لأن مواردنا آيلة إلى الزوال.

- **الثالث:** يتصف العالم العربي في عومه بمناخ شبه قاحل، وأمطار قليلة ومتقطعة، دخل أفراده بين متوسط ومنخفض، ويواجه مشكلات حادة خاصة ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي بالنظر إلى الندرة النسبية للموارد مثل الأراضي

¹ - تشير بعض الإحصائيات إلى 4000مليار دولار إيرادات العالم العربي خلال 25 سنة ماذا فعلنا بها؟! نحن العرب!

الزراعية والمياه، وما يترتب على ذلك من فجوة بين الإنتاج الغذائي المحلي والطلب من المستهلكين.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن حالات العجز الغذائي ضخمة نسبياً وذلك بحلول 2010، حيث تزيد الفجوة الغذائية بنحو 54% مقارنة بالفجوة التي رصدت عام 1995 (1). والسؤال هل يمكن مقابلة هذا التحدي؟!.

و يشير المنتدى العربي الاستراتيجي إلى دعوة الدول العربية على إنشاء وتوفير 100 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2020، حيث سيصل عدد العرب إلى حوالي 488 مليون نسمة، لذلك فهل أسواق العمل والهيكل والمناهج التعليمية والتدريبية تتوافق مع قدراتنا المالية ومواردنا التنموية المسخرة لتحقيق هذا الهدف؟

- الرابع: لا تزال أمتنا العربية بصفة عامة والشعوب بصفة خاصة لا تستفيد من تسخير الطاقة لأغراض التنمية، وهي بعيدة عن التوزيع العادل للثروة، وهذا يعتبر تكريس للظلم والإدلال والتفقير، من قبل القائمين على الشعوب، وهذا ما يساعد على تعميق الهوة بين الحاكم والمحكوم ويزعزع الثقة. ليفتح المجال واسعا أمام احتمالات الانزلاق.

2/ أخطر وأثقل فاتورة استيراد: إن أهم الأسباب التي تقوم عليها التجارة الدولية عند التبادل تعود إلى:

أ- **اختلاف ظروف الإنتاج:** ويظهر واضحا من خلال قائمة السلع والخدمات التي تسجل على ميزان المدفوعات لأي بلد، سواء أكان مصدراً أم مستورداً، وهذا لا يعتبر عيباً بقدر ما هو ميزة نسبية عند بلد دون الآخر.

- إن ما يعاب على الدول العربية منذ نيل استقلالها وإلى اليوم هو غياب الاستفادة اقتصادياً من خلال الاختلاف القائم بينها في الإنتاج، خذ على سبيل المثال بلد مثل مصر، حيث ينتج القطن والأرز والسودان والصمام في إنتاج

1- المؤشر الإقليمي 27 للشرق الأدنى (F.A.O)

الثروة الحيوانية، وارصد ما هو حجم التبادل بين الدول العربية في هذه المنتجات؟!

قس على هذا المثال باقي الدول التي تتوافر على منتجات تصديرية وقف على حقيقة التبادل البيني، حيث لا تتجاوز في أحسن الظروف 10% من حجم المبادلات البينية إلى المبادلات الدولية.

جدول رقم 01 بين نسبة التبادل البيني إلى التبادل الخارجي .

السنة	1994	95	96	97	98	99	2000	2001
%	9.4	9.2	9.0	9.1	9.6	8.8	8.1	7.5

المصدر: تقرير الأمم المتحدة 2002 حول الاستثمار العالمي.

يمكن أن نستنتج من خلال هذا الجدول الملاحظات التالية:

- فشل العالم العربي على الأقل إلى حد الآن في ترسيخ قواعد تجارية عملية ترفع من نسبة التبادل البيني، وبالتالي تقلل من ظاهرة التبعية المفرطة، ولعل مرد ذلك يعود إلى للاعتماد شبه الكلي على تصدير المواد الأولية من جهة، وعائق المديونية الخارجية من جهة أخرى.

- غياب التعاون في مجال رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، وعدم فتح الأسواق بالشكل الذي يسمح بانسياب أكثر لهذه الأنشطة(1).

ب- انخفاض تكاليف الإنتاج : يعد التفاوت في تكاليف إنتاج السلع والخدمات، بين دولة عربية وأخرى، من الحقائق البديهية، وهي ناجمة عن تكلفة عناصر الإنتاج بالأساس. حيث يلعب – التخصص، والميزة النسبية في عنصر العمل أو كثافة رأس المال، أو مستوى الاندماج التكنولوجي – دورا بارزا في تحديد كلفة إنتاج الوحدة الواحدة، وبالتالي متى توفر مناخ الإنتاج بشكل أفضل، كانت نتيجته انعكاس على تخفيض كلفة الإنتاج الكلية.

1- الاقتصادي ، مجلة متخصصة تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص 85 ، العدد 7 جامعة الجزائر 2002

إن مثل هذا التفاوت يعتبر دافعاً قوياً للتجارة البينية، لأن معدل التبادل الدولي ينطلق من معدل التبادل الداخلي لأي سلعة أو خدمة، لكن ما يؤسف له حقاً هو غياب مثل هذا الدافع، وكان ما تربحه دولة تخسره أخرى بالمقابل، وهو اعتقاد ثبت خطأه من قبل كثير من الاقتصاديين بعد آدم سميث، بل المؤكد أن التبادل الطوعي يؤدي إلى تحقيق مزيد من الرفاهية لكلا البلدين.

- إن عدم استغلال هذين العنصرين من بل الدول العربية لصالح التنمية بشكل عام، بالإضافة إلى جانب عناصر أخرى لم نذكرها، جعلها غير قادرة على تجاوز قائمة من التحديات، لعل أبرزها فاتورة الغذاء، والتي باتت تهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وهي آخذة في الاتساع من سنة لأخرى، وللعلم فإن هذه الظاهرة لم تسلم منها حتى البلدان البترولية، والتي عادة ما تتوفر على هامش أمان من رأس المال.

لعل القارئ الكريم يحيلني إلى كون معظم البلدان العربية تتميز بمناخ جاف وشبه جاف، لكن بالمقابل فإن عبقرية العقل الإنساني يمكنها أن تتكيف مع أي نوع من الطبيعة، ولنا في كثير من بلدان العالم أحسن دليل.

- إن غياب الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية العربية، وفقدان إستراتيجية إنتاج المحاضن تستقطب ذوي الخبرات والكفاءات والمال، جعل جزء كبير من العمالة مهاجرة، أو بطالة وهي في كلا الحالتين طاقة مهدورة. وإدانة صريحة لفقدان التكامل العربي.

ج- العجز الغذائي المتوقع لسنة 2010: خاصة إذا علمنا بحالات العجز الغذائي الضخمة بحلول سنة 2010، حيث يتوقع أن تزيد الفجوة الغذائية بنمو سنوي قدره 2.9%، هذه النسبة تؤكد التفاوت الكبير بين مساهمة الإنتاج في تلبية الطلب على الغذاء، مقابل حجم السكان العرب (1).

1- تقرير المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى، الدوحة دولة قطر، 13-17 مارس 2004

جدول رقم 02 : يبين العجز الغذائي في دول الشرق الأدنى لـ: 2010
(الوطن)

العجز	الطلب	الإنتاج	الإقليم الفرعي
27.804	77.654	49.850	بلدان المغرب العربي
16.027	88.081	72.045	شمال شرق إفريقيا
24.057	41.811	17.754	شبه الجزيرة العربية
20.064	56.729	26.665	غرب آسيا
21.834	178.935	157.101	وسط آسيا
4.955	102.515	470.107	تركيا
99.883	545.723	440.885	إجمالي سنة 2010
64.936	364.595	299.659	إجمالي سنة 1995

المصدر: تقرير المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى (F.A.O)

من خلال الجدول يمكن استنتاج الفرق بين العجز المتوقع لسنة 2010 و بين العجز المسجل في سنة الأساس 1995. حيث يقدر في حدود 54% وهي نسبة كنا قد أشرنا إليها سابقا. وحتى في ظل افتراض تحسن القطاع الفلاحي للبلدان العربية وبعض البلدان الإسلامية. تبقى النسب المتوقعة للاكتفاء الذاتي في حدود سنة 2010 غير كافية على الإطلاق.

جدول رقم: 03 يبين النسب المتوقعة للاكتفاء الغذائي بحلول 2010

أقل من 60%	(60-80)%	أكثر من 80%
ليبيا	تونس	المغرب
المملكة العربية السعودية	مصر	تركيا
الجزائر	سورية	الصومال
موريطانيا	لبنان	السودان
اليمن	جمهورية إيران الإسلامية	أفغانستان
العراق	-----	باكستان
الأردن	-----	-----

المصدر: الزراعة في العالم عام 2010 (F.A.O).

بالرغم من أن الجدول لا يتناول كل الدول العربية، إلا أنه يقدم لنا نموذجاً كافياً لصورة التبعية الغذائية، حتى لدول منتجة للنفط، وأخرى غنية بالأراضي الخصبة واليد العاملة، وثالثة ذات دخل منخفض.

- وهكذا يظل أداء التجارة بين هذه البلدان متسماً بالانخفاض والركود، حيث يتراوح بين 8 إلى 10% و بالتالي أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على السوق العالمية في الحصول على الإمدادات الغذائية. وفي ظل هذا الوضع يمكن أن نتساءل، عن دور العولمة والاندماج في إطار التجارة الدولية، هل يمكن تجاوز مثل هذا التحدي والاستفادة من آليات التعريف الجمركية أو حصص الواردات أو من الاتفاقات التجارية التفضيلية، وفق صيغة البلد الأولى بالرعاية؟!

د- العالم العربي مستورد صافي للأغذية:

- إذا كان الأسلوب الأمثل في رفع التحدي، هو الاعتناء بالقطاع الفلاحي التكاملي بين رأي المال واليد العاملة والأرض لكل البلدان العربية في إطار رؤية إستراتيجية لأمنها الغذائي؟

فإن الأرقام والحقائق الحالية تشير وبكل أسف إلى تراجع قيمة إجمالي الصادرات الفلاحية لهذه البلدان بالنسبة للصادرات الفلاحية العالمية، حيث سجلت من الفترة 1971 إلى 1980 ما يعادل 7%، ولكن ما لبثت أن انخفضت إلى 3% في الفترة 1991-2000.

- هذا ما يفسر اعتماد العالم العربي على الواردات الغذائية، بل هو مستورد صافي للأغذية.

- خذ على سبيل المثال الحبوب إذ ارتفعت النسبة من 15% في الفترة

1970-1975 إلى 37% في 1995-2001، وإذا أخذنا كل من مصر

والجزائر واليمن كعينة نجدها تستورد على التوالي: 44، 70، 90%

كاحتياجات من القمح ودقيق القمح باعتباره الغذاء الأساسي لهذه البلدان.

- المعروف أن الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية يجعل البلدان ليست في منأى عن بعض المخاطر، خاصة إذا تحررت الصادرات الزراعية من كل

أشكال الدعم، حيث ترتفع أسعارها في السوق الدولي (حسب اتفاقية جولة أو روغوارى). حينها من غير المستبعد أن تواجه البلدان المصدرة للنفط تحديات هائلة، أما البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن حالها سيكون أسوأ، نظرا لصعوبة إيجاد عائدات العملة الأجنبية الكافية لتمويل الواردات الغذائية.

جدول رقم: 04 يبين الصادرات الغذائية ما إجمالي الواردات لبعض البلدان.

المادة الغذائية	المستوردون الرئيسيون	إجمالي الصادرات كنسبة من إجمالي الواردات
القمح	جمهورية إيران الإسلامية، مصر، الجزائر، المغرب	8.71%
اللحوم ومنتجات اللحوم	المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية	6%
الألبان ومنتجات الألبان	الجزائر، المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية	9%
الزيوت والدهون	باكستان، جمهورية إيران الإسلامية، تركيا، مصر، الجزائر	15%
البقول	باكستان، الجزائر، مصر، تركيا	38%
البيض	الإمارات العربية، عمان، اليمن، الكويت	57%

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (المتوسط السنوي 1998-2002).

هذا الجدول الذي مر بنا يعكس عينة لستة مواد أساسية تنتجها بعض

البلدان العربية والإسلامية، لكن الملفت للنظر أنها لا تتعدى 22% كمتوسط لتلبية طلبها المحلي.

و عليه فلا مجال للحديث عن تصدير هذه المواد نحو السوق الدولي على المدى البعيد، بل من الصعب تحقيق حتى الاكتفاء الذاتي، في ظل الاتحادات الجمركية القائمة، وشروط العولمة والسياسة التجارية للعالم العربي، وحجم الاستثمارات البيئية والأجنبية⁽¹⁾، و القطاعات المستهدفة من وراءها .

هذا ما يقودنا إلى القول بأن التجارة الدولية هي قائمة على أسس توزيع غير متكافئة بين الأمم، لذلك ليس غريبا عندما يتزايد تركيز جل المداخل العالمية في الدول الصناعية، وبالمقابل تزايد اتساع دائرة الفقر في العالم العربي.

استراتيجية السوق المركزة

أ- تهميش الدول المتخلفة :

- إن التكتلات التي تشكلت وفق استراتيجية السوق المركزة، والمعتمدة من المجموعة الثلاثية (أمريكا الشمالية، آسيا المقدمية، أوروبا الغربية)، من خلال اتفاقية التبادل الحر لبلدان أمريكا الشمالية، واتفاقية دول جنوب شرق آسيا، والإتحاد الأوروبي، وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان mercosur و معاهدة nafta تؤكد على أن استراتيجية السوق المركزة تعد من بين الإستراتيجيات الأكثر استعمالا، وهي في الحقيقة غالبا ما تعكس استراتيجيات تقوم على القوة، وعلى هذا الأساس، فإن الأنظمة التفضيلية للاتفاقيات بين البلدان المتطورة والمتخلفة هي أقرب ما تكون إلى التهميش.

-إذا كان شرط الوقاية لأغراض التنمية يبقى خاضعا للمصالح الأنوية المتعلقة بالمؤسسات الدولية والأمم، ونقص الحماية يبقى شاهدا على البلدان

1 - إن حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي هي أقل من مثيلاتها في العالم بـ : 134 مرة.

المتخلفة، فإن الإنفتاح الاقتصادي، والتنافس على وضع أكبر قدر من التنازل في تشريعات هذه البلدان بدون قيود تراعي خصوصياتها، سوف يزيد من قوة التبعية، وفقدان أسس السيادة واحدة بعد الأخرى.

ب- التقليل من سرعة الاندماج:

- يؤكد هذا ما ذهبت إليه بلدان (A.E.P) (1) في قمتها الأولى حيث لفتت الانتباه إلى مخاطر اضطراب اقتصادياتها الهشة، وإضعاف نسيجها الاجتماعي، نتيجة تطبيق قواعد والتزامات OMC دون تمييز، وهذا يؤدي بدوره إلى تباطؤ النمو في التجارة والاقتصاد، ويقلل من سرعة الاندماج العالمي، كما يبينه الجدول التالي

جدول رقم: 05 يبين تطور اندماج التجارة الخارجية %

المؤشر	1993-1991	96-94	2004-97
نسبة نمو التجارة لعالمية	3.9	7.7	6.0
نسبة نمو الاقتصاد لعالمي	1.1	3.0	3.3
سرعة الاندماج	2.9	4.7	2.7

المصدر: البنك العالمي، المنشورات الاقتصادية الشاملة

خلاصة التجارة الدولية:

إن الخلاصة التي يمكن أن نسجلها، من خلال مناقشتنا للتجارة الدولية، هي كونها تعمل على تقوية نفوذ المؤسسات الدولية، وجعلها أكثر من وسيط، فهي تعمل على تكييف الأنظمة الإنتاجية الوطنية، لتصبح أكثر ملائمة مع منهج التقسيم الدولي للإنتاج.

1- قمة بلدان 71 لأمريكا اللاتينية والكرايب و المحيط الهادي، لبيرفيل 1997

ولتحقيق هذه الغاية يمارس على أرض الدول العربية، أسلوب التفكير التام
للأنظمة الإنتاجية المحلية بدعوى الإنتفاح وما يرافقه أحيانا من شروط في شكل
خصوصة وأخرى في شكل شراكة أو استثمار أجنبي مباشر كما سنرى لاحقا.

المراجع

باللغة العربية :

I- الكتب :

1. العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي : عصام نور. مؤسسة شباب
الجامعة الإسكندرية 2002.
2. العولمة وتحديات العصر وانعكساتها على المجتمع المصري :
بنينة حسنين عمارة، دار الأمين للطباعة، القاهرة. 1999
3. العولمة والتنمية العربية-من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي (1978-
1998) : جلال أمين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان. 1999
4. واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في
الجزائر (1980-2000) : رسالة ماجستير، عبد الرحمن تومي، جامعة الجزائر، كلية
العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2000-2001.
5. الحرب الصليبية الثامنة : الفريق : سعد الدين الشاذلي، دار الحكمة-الجزائر-
أكتوبر. 1991.
6. الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسة - الجزء الأول. Paul R. KRUGMAN
et Maurice Obstfiel **ترجمة :** - محمد عبد الله الجراح - حمد بن سليمان
البازعي - دار الزهراء- الرياض- السعودية. 1998
7. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، عبد المجيد قدي (دراسات تحليلية
تقييمية) ديوان المطبوعات الجامعية. 2003
8. مبادئ الاقتصاد الكلي : خالد واصف الوازني، الطبعة الثانية. بين
النظرية والتطبيق : أحمد الرفاعي، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2000.

II- دوريات ومقالات :

- 1- مشروع دراسة حول : مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة.
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة 17- الجزائر- ماي. 2001.
- 2- حصاد الفكر : الإمبراطورية الأمريكية في مواجهة العالم. مركز الإعلام العربي عدد 133- الجيزة مصر، ماي. 2003.
- 3- حصاد الفكر : عولمة القهر وبدائلها عدد 135 جويلية. 2003.
- 4- حصاد الفكر : في ذكرى 11 سبتمبر 2001. عدد 138 أكتوبر. 2003.
- 5- حصاد الفكر : قضايا الشباب والعولمة. عدد 140 ديسمبر. 2003.
- 6- صدام الحضارات : محاولة للفهم - أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية- عبد الرزاق مقري، دار الخلدونية، الجزائر. 2003.
- 7- الفكر البرلماني : قراءة في مسار إعلان برشلونة. مجلس الأمة- عدد خاص- ديسمبر 2003.

باللغة الفرنسية :

- 1- Le nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique. NEPAD. 10/2001 - Abuja-Nigéria.
- 2- Transition et perspectives (L'expérience Belge et italienne). Actes de la conférence du 26/03/96 – I.N.E.S.G 03/97 Alger.
- 3- DIAGNOSTIC sur le climat de l'investissement étranger. P.N.U.D/ Algérie 12/2002.
- 4- Problèmes économiques – Economiques Internationale : Hebdomadaire n° 2.681 – 27/09/2000 France.
- 5- Problèmes économiques - Hebdomadaire n° 2.668 – 07/06/2000 France
- 6- www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/

NEWS RELEASE 2003/266/S